أكدوا أن الاقتصاد الوطني يمر بحالة من الانكماش تستدعي استغلال مختلف الفرص الإنتاجية المتاحة

خبراء: تنمية القطاعات الواعدة الخيار الأمثل لليمن لتنويع موارد الدخل خلال الفترة القادمة

حذر خبراء اقتصاد من استمرار اعتماد الاقتصاد اليمني على مورد واحد وعدم القدرة على تنويع موارد الدخل وتوسيع الهيكل الايرادي للاقتصاد الوطني والاستمرار بوضع خطط وبرامج هشة لتنمية القطاعات الواعدة والتي لاتحقق النتائج المرجوة في استغلال الفرص الانتاجية والاستثمارية التي تتميز بها هذه القطاعات.

مشيرين إلى أن الاقتصاد الوطني يمر بحالة من الانكماش نتيجة للظروف الراهنة التي تمر بها بلادنا تتطلب استغلال مختلف الفرص الإنتاجية المتاحة.

وطبقا لمؤسسات تنموية وتمويلية واقتصادية دولية وخبراء يمنيين فإن الاقتصاد الوطني دخل خلال العام الحالي ٢٠١١ م مرحلة جديدة من الانكماش تستدعي ايجاد الحلول الواقعية والعملية لمعالجة التحديات الهيكلية المزمنة في البنيان الاقتصادي والضعف الحاصل في البرامج والخطط الموضوعة وكذا عدم القدرة في تنمية الايرادات المحلية وتهميش القطاعات الاقتصادية والانتاجية الواعدة التي تتعرض لهدر وعبث واسع حد من الاستفادة العامة منها وتنميتها بشكل امثل.

استطلاع/محمدراجح

طبقاً لاقتصاديين فإن الاقتصاد اليمني بحاجة ماسة لتنويع موارد الدخل المعتمدة على النفط كمورد رئيسي وهومايجعل الاقتصاد معرضاً بشكل مستمرللمشاكل والهزات الناتجة عن أي ظرف طارئ.

ويشير الخبير الاقتصادي محمد عبد القادر الفتاحي إلى أن الاهتمام بمثل هذه القطاعات والتركيز على تنمية المنشأة والانشطة الصغيرة والمتوسطة يعطي دفعة قوية للجهود الرامية الخاصة بمكافحة الفقر والبطالة والعمل بشكل رئيسي على توسيع الهيكل الايرادي للاقتصاد.

ويشدد على أهمية بعض القطاعات كالصناعة الذي يعد من اهم القطاعات الواعدة وهو مايستدعي الاهتمام اللازم به والعمل على تطويره وايلائه عناية خاصة والبحث عن التمويل والحوافز المناسبة التي تدعم هذا القطاع وتجعلة من اهم القطاعات الرافدة للاقتصاد الوطني.

ويوضح كذلك أهمية "دعم وتحفيز المنشأة الصغيرة والانشطة الصناعية في اليمن ويجب أن تقوم بذلك مختلف الوزارات الحكومية المختصة.

ويشير إلى أن هذه القطاعات الواعدة والانشطة الصغيرة والمتوسطة تحتاج لجهود حثيثة ومضنية لتنميتها بشكل ملموس على أرض الواقع واعطاء نتائج واقعية من خلال تشغيل وأعداد كثيفة من الأيادي العاملة تسهم في الحد من الفقر والبطالة وهومايعدالهدف الرئيسي من الاهتمام بمثل هذة القطاعات والنهوض بها.

كما أن هناك ضرورة لخلق مجتمع منتج وفاعل ينعكس بشكل ايجابي في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

ويرى أن مهمة النهوض بالقطاعات الواعدة وبالتنمية الصناعية مهمة قد تكون سهلة إذاماتوفرت الارادة والاهتمام الكافي والمناسب وكذا تعزيز التعاون بشكل وثيق مع مجتمع المانحين وشركاء التنمية.

خطط

لم ترتق الخطط والبرامج الرسمية ومنهاالخطة الخمسية الرابعة بحسب مختصين واقتصاديين الى طموحات ومتطلبات القطاعات الانتاجية الواعدة وأهميتها في الشأن الاقتصادي والدور الذي يمكن أن تلعبه في زيادة الموارد واستدامة المالية العامة وفتح أفاق واسعة لتحقيق نهضة تنموية شاملة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

ويرى الباحث الاقتصادي محمدالشرجبي ان البرامج والخطط الحكومية يجب أن توقف الهدر الحاصل للموارد والقطاعات الانتاجية ويجب أن ترتبط عملية تنميتها بالصورة التي تكفل تحقيق نهضة تنموية واقتصادية وإحداث إثر ملموس في التخفيف من الفقر والبطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطن.

ويشير إلى أن اليمن تمتلك خيارات واسعة لإحداث نقلة نوعية في توسيع البنيان الاقتصادي إذا ماتم الاهتمام بالقطاعات الانتاجية التي ينادي الكثير بالتركيزعليها منذ فترة طويلة ولم يتم حتى الآن الالتفات إليها وإدراك قيمة مانمتلكه من ثروات واعدة مثل الاسماك والمعادن والزراعة والسياحة ووقف عملية الهدر والاستنزاف التي تتعرض لها وانتشالها من واقعها الراهن وربط عملية تنميتها بجهود مكافحة الفقر والبطالة

تعثر

يكشف تقرير رسمي عن فشل التوجهات الراهنة لتنمية الأيرادات غير النفطية وايجاد الحلول المناسبة لاستدامة المالية العامة وهوماشكل ضغوطا كبيرة في الموازنة العامة للدولة.

وبحسب التقرير فان ذلك يستدعي رفع وتيرة الاصلاحات المؤسسية والتشريعات القانونية والتنظيمية والادارية في اتجاه تنمية الموارد وبشكل رئيسي في تنويع مصادر الدخل وتنمية الموارد السيادية للدولة.

ناقلتا نفط يمنيتين تبحران من مصفاة عدن إلى ميناء الحديدة

■ عدن/سبأ

أبحرت من ميناء الزيت بمصفاة عدن أمس ناقلتا النفط اليمنية استالت ودون محملة بالمحروقات من مادتي البترول والديزل إلى ميناء الحديدة للاستهلاك المحلي.

وذكرت بيانات ملاحية بالميناء لـ"سبأ" أن سفينة الحاويات كوتاغرام البالغ طولها ١٨٢ متراً القادمة من ميناء جبل علي التابعة للمنطقة الحرة بامارة دبي أفرغت في ميناء الحاويات أمس ٣١٢ حاوية بضائع واردات للاستهلاك المحلي من المواد الغذائية والاستهلاكية والبناء تزن جميعها ثلاثة آلاف و٦٠٠ طن منها ٨٢٧ طناً مواد بناء مخصصة للمشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص التي تنفذ حاليا بعدن.

وبينت إحصائية ملاحة صادرة عن الميناء أن ثلاث ناقلات نفط محملة بالديزل والنفط الخام تنتظر دخولها، إلى المرسى الرئيسي بميناء الزيت لتفريغ حمولتها لتكريرها وتسويقها إلى محطات الوقود العاملة في محافظات الجمهورية.

انخفاض الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية إلى ١٧١٤ مليار ريال

■ ،خاص/الثورة

سجلت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية خلال شهر أغسطس ٢٠١١م انخفاضاً بمقدار ٢٢,٨ مليار ريال أو ما نسبته ١,٣٪ .

وبين تقرير رسمي أن إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية انخفضت إلى ١٧١٤,٨ مليار ريال أغسطس وذلك من ١٧٣٧,٦ مليار ريال في يوليو ٢٠١١م .

ولفت إلى الميزانية الموحدة للبنوك كانت في أغسطس ٢٠١٠م نحو ١٨٢٢,٩ مليار ريال ، وبالتالي فقد انخفضت بنحو ١٠٨,١ مليار ريال خلال نفس الفترة من العام الجاري ٢٠١٠م .

الجدير بالذكر أن أداء البنوك التجارية والإسلامية أظهر تحسنا ملحوظا خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م من خلال التوسع الملحوظ في النشاط المصرفي والذي يعكسه النمو المتواصل في إجمالي الأصول- الخصوم حيث حققت ارتفاعا في نهاية عام ٢٠٠٩م بلغ ١٦٧٦,٥ مليار ريال مقارنه بمبلغ ١٥٤٥ مليار ريال في العام ٢٠٠٨م بزيادة قدرها١٣١,٥ مليار ريال وبمعدل نمو بلغ٨,٥ ٪، بينما كانت عام ٢٠٠٧م نحو١٣٠٠,٤ مليار ريال ، بمعدل نمو بلغ ١٨,٨٪ مقارنه بالعام ٢٠٠٨م

مناقشة تقرير انجاز مشروع التنمية الريفية بالمشاركة ذمار

■ ،صنعاء/ سبأ

ناقش اجتماع لجنة تسيير مشروع التنمية الريفية بالمشاركة ذمار برئاسة وزير الزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي أمس تقرير إنجاز المشروع للفترة ١ يناير حتى ٣٠ سبتمبر من العام الجاري. وتطرق الاجتماع الذي حضره أمين عام المجلس المحلي بمحافظة ذمار مجاهد العنسي ووكيل الوزارة لقطاع الإنتاج الزراعي المهندس عبدالملك الثور إلى كيفية معالجة أبرز المعوقات والصعاب التي يواجهها المشروع.

واقر الاجتماع تشكيل لجنة برئاسة الوكيل عبدالملك الثور لدراسة المبالغ التي رصدت للطرق الريفية وتحويلها لأي نشاط زراعي آخر قبل تجميدها.

وفي الاجتماع أكد الوزير الحوشبي أهمية التنسيق مع المجالس المحلية بمحافظة ذمار لضمان سير المشروع وفق ما هو مخطط له وبما يكفل تجاوز كل الإشكاليات والصعاب التي قد تعرقل سير المشروع الذي يستمر حتى منتصف عام ٢٠١٣م.

لحج.. اختتام دورة حول تطوير استخدام المدخلات الزراعية المحسنة بمديرية الحوطة بلحج

■ ،لحج/سبأ

اختتمت بمديرية الحوطة محافظة لحج أمس دورة تدريبية خاصة بتطوير استخدام المدخلات الزراعية المحسنة نظمتها وكالة المنشآت الصغيرة والأصغر برنامج طموحي بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتعاون مع شركة (ثقة) في مشروع تحليل سلسلة القيم المضافة.

تلقى ٥٠ مشاركاً من المزارعين في الدورة على مدى خمسة أيام معارف ومهارات عملية ونظرية حول كيفية استخدام التقنيات الزراعية الحديثة. وفي اختتام الدورة أشار ضابط مشروع وكالة تنمية المنشآت إياد محمد الأنعمي إلى أهمية الدورة في تعريف المشاركين بالتقنيات الحديثة في العمل الزراعي، مؤكداً أنه سيتم توزيع شتلات طماطم بواقع خمسة آلاف شتلة لكل واحد من المشاركين تمهيدا لغرسها باستخدام أحد الأساليب التقنية الزراعية الحديثة.

دراسة تدعو إلى تطوير الصناعات الاستخراجية والإسراع في استثمار الثروة المعدنية في اليمن

■ ،كتب/ محمد راجح

دعت دراسة حديثة إلى ضرورة تقديم الدعم الحكومي اللازم لتطوير الصناعات الاستخراجية والإسراع في استثمار الثروة المعدنية ووضع خطة متكاملة وطويلة الأجل لتنمية صادرات المعادن.

وأكدت الدراسة أن امتلاك اليمن لاحتياطيات ضخمة من المعادن تمثل مورداً هاماً يكفي لفترات طويلة من الزمن، وهو ما يدعو إلى ضرورة استثمار هذه الثروة والاستفادة منها لأغراض الصناعات الاستخراجية والتحويلية بالدرجة الأساسية، وإحلال الخامات المحلية محل المستوردة.

وأشارت الدراسة، التي أعدها خبراء جيولوجيون بالهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والثروات المعدنية، إلى أهمية وجود خطة فاعلة لجعل الصادرات المعدنية قادرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية، وتستطيع منافسة المنتجات الأخرى، مضيفة أن إزالة المعوقات التي تقف أمام انطلاق هذا القطاع في اليمن، ستؤدي إلى زيادة الإيرادات المحلية من هذه الثروة المعدنية الهامة وتنمية الاقتصاد الوطني، وكذا المساعدة في التخفيف من الفقر والبطالة.

ووضعت الدراسة رؤية مستقبلية لتفعيل قطاع المعادن من خلال التعريف بأهمية الاستثمار في مجال الثروة المعدنية التي تساهم في إنعاش اقتصاد كل منطقة على حدة، والتي يتواجد فيها الخام بصورة مباشرة وغير مباشرة، منها – على سبيل المثال – استخدام الخدمات العامة والخاصة، كوسائل النقل والاتصالات والسكن وغيرها.

وتطرقت الرؤية المستقبلية التي

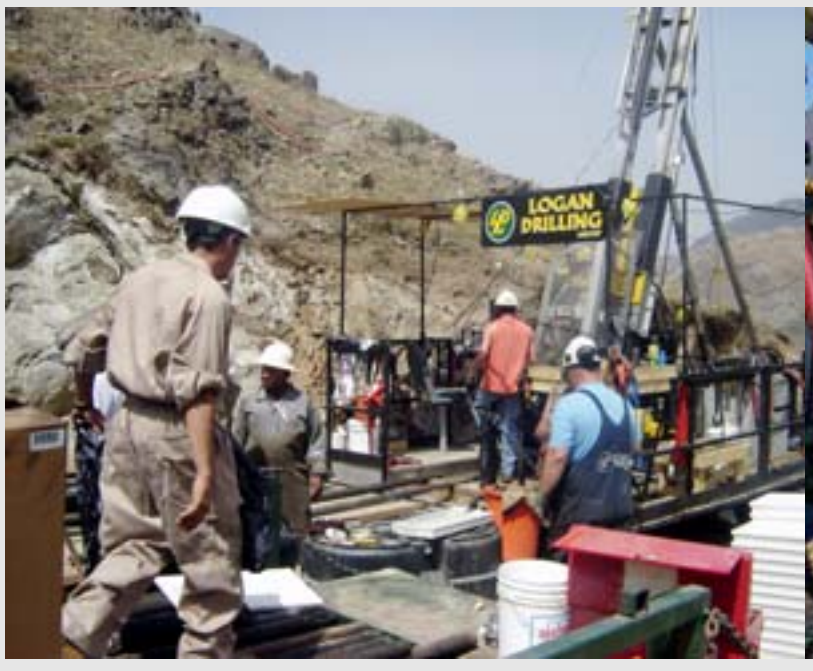

وضعتها الدراسة، إلى أهمية زيادة المخصصات المالية المرصودة لهيئة المعادن، لتتمكن من إجراء دراسات الجدوى الفنية وتدريب العاملين في قطاع الصناعات الاستخراجية المتمثلة في المحاجر والمصانع، كما يتطلب تطوير هذا القطاع – طبقاً للدراسة – ضرورة استخدام المعدات والمكائن الحديثة وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وتطوير طرق الاستخراج الحديثة في المحاجر بواسطة الحفر ومناشير السلك الماسي.

وتوضح الدراسة أهمية الترويج لخامات أحجار البناء والزينة ذات الكميات الاقتصادية، التي تتوفر عنها بيانات ودراسات، وذلك بشتى الوسائل والطرق الحديثة، مثل الإنترنت، بالإضافة إلى الاشتراك في المعارض الدولية المتخصصة والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لإنشاء وتطوير البنى الأساسية في مناطق تواجد الخامات.

وتدعو الدراسة إلى إزالة المعوقات المحلية للتصدير ودعم البنية المؤسسية، كتنمية الصادرات، وزيادة تواجدها في الأسواق الواعدة، وكذا التركيز على تصنيع الخامات المحلية ومشتقاتها، بما يؤدي إلى زيادة حجم القيمة المضافة وتقليل الصادرات من المواد الخام الأولية، إلى جانب إيلاء عناية خاصة بتشجيع الصناعات التصديرية، ضماناً لتدفق العملات الأجنبية.

وتمتلك اليمن ثروة كبيرة من المعادن الفلزية والصخور الصناعية والإنشائية، ولا يزال التوسع في أعمال التنقيب والاستكشاف مستمراً في كافة مناطق الجمهورية.

وتستهدف مثل هذه الجهود تمكين قطاع المعادن من القيام بدور رئيسي وكبير في إرساء قواعد الإنتاج وتعظيم القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني، باعتباره عنصراً هاماً لبناء اقتصاد قومي قادر على المنافسة في ظل المتغيرات الدولية وتشكيل عدد من التكتلات الاقتصادية بين الدول الصناعية.

ويعاني قطاع الصناعات الاستخراجية من نقص كبير في البنية التحتية وعدم وجود أرصفة بحرية خاصة بنقل الخامات المعدنية من الموانئ، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه، التي تمثل عائقاً أمام تطوير هذا القطاع وقدرة منتجاته على المنافسة في الأسواق الخارجية، إلى جانب غياب تنمية الموارد البشرية والدراسات التسويقية الخاصة بخامات الصناعات الاستخراجية.